الحزب الوطنى الديمقراطى

تقرير عن نشاط الحزب و إنجازات حكومته

المؤتمر العام الثامن
للحزب الوطنى الديمقراطى
١٥ - ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢

المحتويات

أولاً: تقرير الأمانة العامة عن نشاط الحزب

أ - لجنة التطوير

ب - نشاط الأمانات واللجان:

١ - أمانة التنظيم.
٢ - أمانة الإعلام.
٣ - الأمانات النوعية.
٤ - أمانة اللجان النوعية.
٥ - أمانة التدريب والتثقيف السياسي.
٦ - أمانة الصندوق واللجنة الإدارية.

ج - الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي

ثانياً: إنجازات حكومة الحزب

١ - الإنجازات الاقتصادية.
٢ - الإنجازات الاجتماعية.
٣ - الإنجازات السياسية.
٤ - الإنجازات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مقدمـــة

يسعى الحزب الوطني الديمقراطي - باعتباره حزب الأغلبية - إلى تحقيق انطلاقة تؤدي إلى إنجاز طفرة حقيقية خلال السنوات القادمة تسمح بأن نتبوأ مصر المكانة التي تستحقها بين دول العالم خلال القرن الواحد والعشرين من خلال تبني سياسات غير تقليدية تسهم في التوصل إلى هدف الحزب في جعل مصر أكثر تقدما من خلال تحديث الدولة المصرية في جميع المجالات استنادا إلى رؤى مبتكرة وفكر جديد.

وقد تأسس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٨ ليعبر عن حاجة المصريين إلى حزب يمثل تيار الوطنية المصرية الأصيل. ومن ثم، حرص مؤسسو الحزب على تسميته الحزب الوطني الديمقراطي، ليمثل الامتداد المعاصر والأصيل لتيار الوطنية المصرية الذي قاد مسيرة التحرر الوطني منذ مطلع القرن العشرين. ويتسم بأنه حزب ديمقراطي يعمل في إطار التعددية الحزبية التي تم تبنيها منذ عام ١٩٧٦. ويطبق الديمقراطية الداخلية في بنيته التنظيمية من القاعدة إلى القمة.

وحافظ الحزب الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه وحتى الآن على موقعه كحزب للأغلبية. وكان مرد هذا إلى تعبير الحزب عن تيار الوسط العريض الذي ينسق مع توجهات الأغلبية الساحقة من المصريين على امتداد تاريخهم العريق. وإلى قدرته على توثيق علاقة قوية مع المواطن المصري العادي من خلال السعي الدؤوب للدفاع عن آماله وتحقيق أهدافه.

وكان تولى الرئيس محمد حسنى مبارك زعامة الحزب بعد ثلاث سنوات من إنشائه نقطة تحول فى تطور الحزب من خلال تدعيم مؤسساته وقدرته على التواصل مع الجماهير والاهتمام بمشكلاتهم والتعبير عن أحلامهم.

وقاد الرئيس مبارك الحزب الوطنى بافتدار نحو تطوير فكره ورؤاه وسياساته وبنيته التنظيمية. كى يكون قادراً على التعامل الكفء مع التغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وقام الرئيس مبارك بتوجيه حكومات الحزب المتعاقبة نحو تبنى سياسات تتسق مع رؤى الحزب وسعيه لتحقيق التنمية وتدعيم الاستقرار واستكمال المسيرة الديمقراطية، وتدعيم مكانة مصر الإقليمية والدولية.

ويأتى برنامج تطوير الحزب الوطنى الديمقراطى بعد انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ ليجسد القدرة المتميزة للحزب على التعامل مع المستجدات، وعلى بعد نظر قياداته وسعيها لترسيخ أقدام الحزب كحزب للأغلبية يتطلع نحو قيادة مصر لمستقبل أفضل. وقد جاء برنامج التطوير فى الحزب استجابة للدعوة التى وجهها زعيم الحزب إلى الأحزاب جميعاً، وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى، إلى التطوير كى تكون أكثر قدرة على التعبير عن المواطنين.

أولا: تقرير الأمانة العامة عن نشاط الحزب

قام الحزب الوطني الديمقراطي بنشاط مكثف في خلال الفترة ما بين انعقاد مؤتمر الحزب السابع عام ١٩٩٨ وحتى انعقاد مؤتمره الثامن ٢٠٠٢. وهذا تقرير موجز عن أهم هذه الأنشطة.

(أ) لجنة التطوير:

إنطلاقاً من إيمان الرئيس مبارك بأهمية دعم مسيرة الديمقراطية في مصر في مستوياتها المختلفة، وأهمية تطوير وتفعيل العمل الحزبي خلال المرحلة القادمة كي يتماشى مع متطلبات التقدم والتحديات الجديدة التي تواجهها مسيرة العمل الوطني. دعا الرئيس مبارك الأحزاب المصرية إلى تطوير نفسها. وقد استجاب الحزب الوطني الديمقراطي لهذه الدعوة وبدأ تجربة رائدة في التطوير.

وقد حدد الرئيس مبارك المبادئ التي يقوم عليها التطوير في الحزب الوطني الديمقراطي في الآتي:

١- توسيع قاعدة مشاركة كافة قيادات ومستويات الحزب كي تقوم بدورها.

٢- تقوية البنيان المؤسسي للحزب بشكل يواجه التحديات الجديدة التي تفرضها مقتضيات العمل الوطني.

٣- ترسيخ مبادئ احترام المؤسسة الحزبية والالتزام بنظمها الداخلية.

٤- طرح فكر جديد ينبع من رؤية شاملة تعبر عن توجهات الحزب لخدمة العمل الوطني.

٥- دفع العناصر القيادية الشابة لتولي مواقع المسئولية في مختلف التشكيلات الحزبية.

٦- الاهتمام بتدريب العناصر الشبابية في الحزب.

وقد استندت فلسفة التطوير فى الحزب على عدد من الحقائق أهمها:

- إن التطوير المستمر للأحزاب السياسية هو أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار فاعليتها.
- إن الكفاءة فى تنظيم وإدارة الحزب لا تقل فى أهميتها عن الإطار الفكرى أو حجم العضوية. ومن ثم أهمية وضع نظام محدد وأساليب عمل واضحة لإدارة الحزب.
- إن احتدام التنافس الحزبى يتطلب درجة عالية من الالتزام الحزبى للأعضاء. ومن ثم أهمية وجود قواعد واضحة لتحقيق الالتزام بأهداف الحزب وسياساته.
- إن انتشار الحزب واتساع قاعدته الجماهيرية تتطلب بناء قاعدة معلومات عن أعضائه من أجل تطوير قدرة الحزب على الاتصال بقواعده.
- أهمية تطبيق قواعد الديمقراطية والشفافية فى إختيار قيادات الحزب على المستويات المختلفة.
- أهمية إعمال مبدأ توافق الآراء فى عملية إتخاذ القرار وصياغة السياسات بالحزب.
- أن تتضمن أساليب العمل والنظام الأساسى وضوحاً لقواعد الاتصال وممارسة السلطات بين المستويات المختلفة للحزب.
- ضرورة الاهتمام بكل من العمل السياسى الحزبى والعمل السياسى الشعبى بما يخدم أهداف الحزب ويحقق رسالته.
- إن زيادة فاعلية الحزب تتطلب رسم إطار واضح للعلاقة ما بين الحزب والحكومة وأعضاء الحزب بالبرلمان فى إطار يستند إلى الاعتماد المتبادل وتكامل الأدوار.
- أهمية التوجه نحو المستقبل. ووجود رؤية للأمام فى كافة مستويات العمل الحزبى تتمثل فى أساليب العمل. وخطط التنفيذ والجداول الزمنية لتحقيق الأهداف.
- إن عملية التطوير هى عملية مستمرة وليست مؤقتة فى إطار من تقييم الأداء والمراجعة المستمرة.

وبناء على تلك المبادئ والتوجيهات، قامت الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى بتشكيل لجنة لدراسة سبل تطوير الحزب. وقد استمرت اللجنة فى عملها على مدار العامين الماضيين. واستندت فى عملها على استطلاع آراء القواعد الحزبية بشكل دورى من خلال أمانات المحافظات فى ظل إشراف مستمر ومباشر من الأمانة العامة وهيئة مكتب الأمانة العامة.

وقد شملت جهود التطوير فى المرحلة السابقة الخطوات التالية:

- المشاركة فى إعداد مشروع النظام الأساسى الجديد للحزب بالتعاون مع أمانة التنظيم والذى يشمل توصيفاً للمهام والمسئوليات للمستويات والمواقع الحزبية المختلفة.
- صياغة مجموعة من أساليب العمل الحزبية المكملة للنظام الأساسى والتى توضح سياسات وإجراءات ممارسة الحزب لأهم مهامه وأنشطته.
- المشاركة فى إعداد المبادئ الأساسية الجديدة للحزب بالتعاون مع أمانة الإعلام.
- إعداد أسلوب العمل الخاص بإجراء الانتخابات للمستويات التنظيمية للحزب بدءاً من الوحدات القاعدية وانتهاءً بلجان وهيئات مكاتب المحافظات. وقد تطلب ذلك مراجعة وتنقية العضوية على مستوى الوحدات القاعدية باستبعاد المتوفين وغير الملتزمين حزبياً وغير المسددين للاشتراكات مع تسجيل العضوية بعد تنقيتها بالسجلات وفقاً للتصنيف الذى أعد لذلك.
- تحديد أسلوب اختيار مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى لخوض انتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية. واستحداث مبدأ مشاركة القواعد فى الاختيار من خلال المجمعات الانتخابية.
- استحداث بعض الأمانات واللجان مثل أمانة اللجان النوعية، وأمانة التثقيف والتدريب السياسى، واللجنة الإدارية.
- تطوير الهيكل التنظيمى للحزب مع تحديد شامل لسلطات ومسئوليات المستويات التنظيمية المختلفة والمناصب الحزبية المختلفة فى هذه المستويات.
- تحديد أساليب إدارة شئون الأعضاء بالحزب وتطوير الحزب لقدرته على الاتصال بقواعده ومستوياته المختلفة من خلال: بناء وتحديث قاعدة معلومات أعضاء الحزب، إعداد خطة العضوية السنوية للحزب، وأسلوب قبول واستقبال الأعضاء الجدد وانخراطهم فى الحزب، وتحديد مسار الترقى للأعضاء، وتقييم الأعضاء فى المستويات الحزبية المختلفة.

وقد بدأ الحزب بالفعل فى تطبيق أساليب العمل التى استحدثتها عملية التطوير ومن أهمها:

- إتباع الأسلوب الديمقراطى فى إعادة تنظيم الحزب وإبراز أهمية وتأثير القواعد الحزبية. والذى تمثل بشكل خاص فى الانتخابات الداخلية للحزب وفى استخدام أسلوب المجمع الانتخابى لاختيار مرشحى الحزب. وقد تم اختيار قوائم مرشحى الحزب لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى عام ٢٠٠١ من خلال المجمعات الانتخابية بالمحافظات. واتبع نفس الأسلوب فى اختيار مرشحى الحزب فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية التى تمت عام ٢٠٠٢ والانتخابات التكميلية لمجلس الشعب.
- الالتزام بالمواعيد والجداول الزمنية المحددة لتنفيذ خطة التطوير.
- التأكيد على أن كل عضو فى الحزب الوطنى الديمقراطى له الحق فى التقدم للمناصب المختلفة فى إطار من الشفافية والوضوح.
- التأكيد على أنه لا يوجد تعارض بين الممارسة الديمقراطية ووجود قواعد محددة للتنظيم والالتزام الحزبى.

(ب) نشاط الأمانات واللجان:

قامت أمانات ولجان الحزب الوطني الديمقراطي خلال الفترة الماضية بعديد من الأنشطة وبذلت جهوداً واضحة للاضطلاع بدورها في رسم السياسات الحزبية وتوجيه حكومة الحزب نحو إتباع السياسات العامة التي يتبناها الحزب. وتتضمن الصفحات التالية ملخصاً لأهم أنشطة أمانات الحزب ولجانه.

١ - أمانة التنظيم:

في خلال الفترة مابين انعقاد مؤتمر الحزب السابع عام ١٩٩٨ وحتى انعقاد مؤتمره الثامن ٢٠٠٢، حققت أمانة التنظيم المهام التالية:

- استمرار الحزب في الحصول على أغلبية المقاعد في مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية من خلال:
- الإعداد لانتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ عن طريق الإشراف على إعداد قوائم مرشحي الحزب. ومتابعة الحملة الانتخابية حتى إجراء الانتخابات.
- الإعداد للانتخابات الخاصة بالتجديد النصفي لمجلس الشورى التي تمت عام ٢٠٠١.
- الإعداد لانتخابات المجالس الشعبية المحلية التي تمت عام ٢٠٠٢.
- الإعداد لانتخابات المستويات التنظيمية للحزب بدءاً من الوحدات القاعدية وانتهاء بلجان وحينات مكاتب المحافظات وفق ما تقرر ببرنامج تطوير الحزب.
- قامت أمانة التنظيم بالاشتراك مع لجنة التطوير. بإعداد مشروع النظام الأساسي الجديد الذي سيعرض على المؤتمر العام.
- الإشراف على تطبيق أساليب العمل التي استحدثتها لجنة التطوير وأقرتها الأمانة العامة.
- تحديث وتنقية كشوف العضوية على مستوى الحزب استعداداً للانتخابات.

٢ - أمانة الإعلام:

- واكبت أمانة الإعلام الأداء الحزبى الذى بلغ ذروته فى الانتخابات العامة التى خاضها الحزب الوطنى الديمقراطى، حيث تحملت مسئوليتها فى انتخابات مجلس الشعب وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى و انتخابات المجالس المحلية. وكان من أهم ما قامت به أمانة الإعلام بالنسبة للانتخابات هو القيام بتصميم الحملة الانتخابية والتخطيط لها على مستوى الجمهورية وذلك من خلال: طبع وتوزيع البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى، إدارة العملية الإعلامية لمساعدة مرشحى الحزب على المستوى العام، التنسيق مع وسائل الإعلام الأخرى فى الإعداد لحملة واسعة لدعوة المواطنين للمشاركة الإيجابية بالتوجه إلى صناديق الانتخابات.
- قامت الأمانة بالإعلام عن تطوير الحزب الوطنى الديمقراطى وذلك عن طريق: الإعلان فى كافة الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية عن حركة الحزب وفلسفة التطوير، والترويج لفلسفة المجمعات الانتخابية وديمقراطية المشاركة، وتغطية المؤتمرات الحزبية لمراحل إعادة بناء الكيان الحزبى، واستضافة عدد من القيادات الحزبية لإلقاء الضوء على تجربة التطوير.
- ساهمت أمانة الإعلام فى تطوير صحيفة الحزب الوطنى الديمقراطى (جريدة مايو) ودعم قدرتها على التصدى وتصحيح الحملات التى يتعرض لها الحزب وفتح فرص السبق الصحفى لكل ما يتعلق بأخبار الحزب وأفكاره وتنظيماته وسياساته، وإصدار طبعات يومية خلال الفترات الانتخابية.

٣ - الأمانات النوعية:

قامت أمانات الفلاحين والعمال والشباب والمرأة والمهنيين بعدد كبير من الأنشطة أهمها: قيام أمانة الفلاحين بمناقشة القضايا المتعلقة بمتابعة المحاصيل الزراعية، وعلاقة الفلاحين ببنوك التنمية والائتمان الزراعي، وصناعة الدواجن، ودور أمانة الفلاحين فى انتخابات مجلس الشعب. كما قامت أمانة العمال بمناقشة القضايا المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال والحفاظ على حقوقهم خاصة فيما يتعلق ببرامج الخصخصة. كما ناقشت أمانة المهنيين جهود تحسين أوضاع المهنيين فى القطاعات المختلفة وسبل زيادة مشاركتهم فى النشاط الحزبى.

وقامت أمانة الشباب بالمشاركة فى أسواق الشباب التى تعقد سنوياً بالتنسيق مع وزارة الشباب، وكذلك المشاركة فى القوافل العلاجية والإغاثة والطوارئ بالمحافظات، وإقامة العديد من برامج إعداد القادة وبرامج المعسكرات الصيفية والشتوية فى مجالات العمل التطوعى والخدمة العامة.

وبالنسبة لأمانة المرأة، فقد ناقشت الموضوعات المتعلقة بتمثيل المرأة فى انتخابات المجالس النيابية، ومحو أمية المرأة الريفية، واستعداد أمانات المرأة بالمحافظات لانتخابات المجالس الشعبية المحلية والتأكيد على زيادة تمثيل المرأة فى المحليات، وتحديث مصر ودور المرأة فى ذلك.

٤ - أمانة اللجان النوعية:

في إطار تطوير وتفعيل العمل الحزبي تم تكوين أمانة اللجان النوعية التي تضم رؤساء اللجان النوعية بالحزب. ومن أهم الموضوعات التي نوقشت بأمانة اللجان النوعية:

- وضع ملامح لخطة اللجان النوعية، والتنسيق فيما بينها مع التأكيد على أهمية توطيد علاقة اللجان بالحكومة وتكليف الزيارات الميدانية.

- مناقشة الإجراءات التي قامت بها لجنة النقل بعد الحادث الأليم لقطار الصعيد.

- مناقشة سبل وكيفية النهوض بالتعليم الجامعي في مصر.

- التطرق إلى فكرة مشروع قانون المعلومات الاقتصادية المقدم من اللجنة الاقتصادية.

- استعراض مشكلة عدم توافر أماكن عقد اجتماعات اللجان.

- عرض ما تم إنجازه من قبل اللجنة الاقتصادية بشأن مشروع القانون الموحد للبنك المركزي.

- مناقشة مشروع قانون تشجيع التصدير.

- مناقشة إنجازات اللجنة الاقتصادية نحو إخراج مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

- مناقشة مواد مشروع قانون البناء الموحد والحفاظ على التراث المعماري وذلك بالتعاون بين كل من لجنة الإسكان واللجنتين الاقتصادية والتشريعية ولجنة الإدارة المحلية.

وقد قامت اللجان النوعية بمناقشة العديد من القضايا ومشاريع القوانين المتعلقة بمجال تخصصها. ونعرض في الجزء التالي ملخصاً لأهم الأنشطة التي قامت بها تلك اللجان.

٤-١ لجنة الاتصالات والتكنولوجيا:

تمت دراسة مقترح مشروع قانون التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى مناقشة مشروع قانون الاتصالات. كما تم إعداد دراسات متخصصة عن كل من: تحديث مصر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مشكلة الشكات اللاسلكية والقيود المفروضة على استخدامها. تأثير استخدام المحمول على صحة المواطنين والقواعد

المنظمة لإقامة محطات المحمول. ومزايا وعيوب سياسة نظم التشغيل المفتوحة وإمكانية الاستفادة منها في تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٤-٢ لجنة الإسكان:

قامت اللجنة بمناقشة وضع استراتيجية عامة لتناول مشكلة الإسكان في مصر. بالإضافة إلى مناقشة اقتراحات حول كيفية توفير مسكن لمحدودي الدخل والشباب. وكذلك مناقشة وتعديل مشروع قانون التمويل العقاري. وتعديل أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ في شأن إيجار وبيع الأماكن غير السكنية. واتحادات الملاك. ومشاكل الإسكان التعاوني. ومناقشة مشروع قانون البناء الموحد.

٤-٣ لجنة الشئون التشريعية:

قامت اللجنة بالنظر في مشروع قانون البناء وحماية التراث المعماري. ومناقشة مشروع القانون الموحد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الأجنبي. وكذلك دراسة ومناقشة مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

٤-٤ لجنة النقل:

قامت اللجنة بمناقشة تطوير مستوى الأمن والأمان والسلامة في النقل وعلى وجه الخصوص تطوير السكك الحديدية فنياً واقتصادياً ومترو الأنفاق. وبحثت اللجنة مشاكل النقل في محافظات شمال الصعيد. وتنظيم نقل الركاب داخل وخارج المدن. وأساليب إدارة وتمويل مشروعات النقل في مصر. وكذلك ناقشت مشروع شرق التفريعة والإطار الأمثل لإدارة هيئات الموانئ البحرية المصرية. وناقشت اللجنة مشروع قانون العمل الموحد. وخطط تطوير وتنمية المطارات المدنية في مصر وأسلوب إدارتها اقتصادياً.

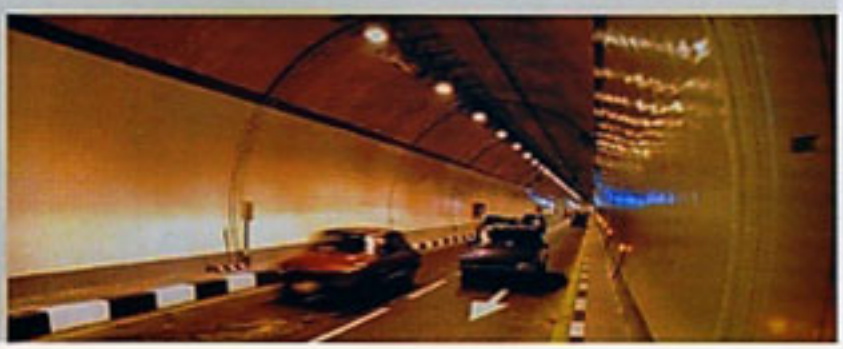

٤-٥ لجنة الإدارة المحلية:

قدمت اللجنة تصورا لإستراتيجية جديدة لتطوير قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، من خلال إنشاء شركات أو هيئات اقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات التي لا يوجد بها شركات تعمل في هذا المجال. كما قدمت اللجنة تقريرا عن تنمية القرية المصرية و تشجيع الاستثمار الخاص في القرية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان العشوائيات. كما شاركت اللجنة بالتعاون مع لجنتي الإسكان والشئون الاقتصادية في التعليق على مشروع قانون البناء وحماية التراث (قانون البناء الموحد).

٤-٦ لجنة الشئون الاقتصادية والمالية والخطة:

عقدت اللجنة منذ بداية التشكيل الجديد لها في مايو ٢٠٠١ خمسة وعشرين اجتماعاً حتى نهاية يوليو ٢٠٠٢، حضر بعضها السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد الأمين العام وأعضاء هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب والسادة أعضاء المجموعة الوزارية الاقتصادية. كما تم تشكيل ١٨ مجموعة عمل لمناقشة القضايا والموضوعات المختلفة التي تم تكليف اللجنة بها.

قامت اللجنة بإعداد تقارير تحليلية وجداول مقارنة بتعليقاتها وتعديلاتها على مشروعات القوانين التي كلفت بدراستها، حيث انجزت تقارير عن التشريعات التالية: ملامح مشروع قانون الضرائب على الدخل، مشروع قانون البنوك الموحد، مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، مشروع قانون التصدير، مشروع قانون العمل، مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، مشروع قانون البناء الموحد، مشروع قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري.

كما قامت اللجنة، بمبادرة منها، بإعداد مشروعات القوانين التالية: مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، مشروع قانون إتاحة وتداول المعلومات، بالتعاون مع لجنة الاتصالات والمعلومات بالحزب، ومشروع قانون حماية المستهلك بالتعاون مع خبراء وزارة التموين والتجارة الداخلية.

قامت اللجنة بإعداد التقارير وأوراق النقاش الآتية: مستقبل قطاع التأمين، السياسات المالية العامة، سعر الصرف، قياس أداء الاقتصاد المصري، تقرير مجموعة العشرين، تشجيع الطلب على المنتج، تطور قطاع السياحة في مصر، سوق العمل، تقرير عن مشروعات البنية الأساسية، تطور ميزان المدفوعات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الخصخصة، الإصلاح الجمركي بين الواقع والطموح، كيفية تحقيق التكامل العربي.

كما نبعت من اللجنة حملة "اشتري المصري" التي تبناها اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وبعض وسائل الإعلام، وتهدف إلى تشجيع الطلب على المنتجات المصرية عالية الجودة.

٤-٧ لجنة الصحة والسكان:

ناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات أهمها الإطار العام للسياسة الصحية فى مصر. الرعاية الصحية الأساسية فى الريف والحضر. مشكلة تهريب الأدوية من الخارج. الرعاية الطبية العاجلة (خدمات الطوارئ). ظاهرة الإدمان. نقل الأعضاء. مستقبل صناعة الدواء فى مصر. الرعاية الطبية فى المناطق النائية. الرعاية الطبية لذوى الاحتياجات الخاصة (المعوقين). مواجهة ضغوط شركات الأدوية لرفع أسعار الدواء. تحسين الأحوال المادية والعلمية والعملية للأطباء وتقييم أداء المستشفيات.

٤-٨ لجنة البيئة:

قامت اللجنة بمناقشة الموضوعات التالية: تفعيل دور أجهزة البيئة وزيادة الوعى البيئى لدى المواطنين. أهمية وجود سياسة بيئية قومية لمصر تشارك فى تنفيذها جميع الوزارات والهيئات. أهمية تطبيق التشريعات الخاصة بحماية البيئة. وأهمية التواصل المستمر بين الصحة والبيئة.

٤-٩ لجنة التعليم والبحث العلمى:

تمت مناقشة الموضوعات التالية: تحديث وتطوير الإدارة الجامعية. تطوير التعليم العالى والجامعى والضوابط الخاصة بإنشاء الكليات والمعاهد. ظاهرة الدروس الخصوصية وكيفية التغلب عليها. تطوير البحث العلمى فى مصر. تطوير نظم الامتحانات والتقويم بالمرحلة الثانوية. وتطوير نظم التعليم بمصر.

٤-١٠ لجنة الشئون الدينية:

ناقشت اللجنة عدة موضوعات من أهمها: وضع برامج لأمناء المحافظات لنشر الفكر الإسلامي وتوضيح الدروس المستفادة فى المناسبات الدينية. تصحيح المفاهيم بالنسبة للأحكام الشرعية. دراسة أسباب الإرهاب والتطرف. أهمية إبراز صورة الإسلام السمحة خاصة لغير المسلمين.

٤-١١ لجنة الصناعة والطاقة:

تمت مناقشة وضع خريطة صناعية لمصر، واستعراض برنامج تحديث الصناعة المصرية، والاهتمام بالصناعات الصغيرة، ومشروع قانون تشجيع الصادرات، وتحديث القطاع العام، واتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصناعة الوطنية.

٤-١٢ لجنة الزراعة والري:

قامت اللجنة بمناقشة استراتيجية السياسة الزراعية، تحديث دراسات تسويق المحاصيل، وديون الفلاحين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي، وتطوير قطاع الثروة الحيوانية والداجنة، وتنمية الإنتاج الوطني من الحبوب، وزيادة الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية.

٤-١٣ لجنة الثقافة والإعلام والسياحة:

ناقشت اللجنة المواضيع التالية: دراسة حماية حقوق الملكية الفكرية وخاصة حق المؤلف، صناعة السينما في مصر، الكتاب وقضاياه.

٤-١٤ لجنة تنمية القوى البشرية:

تمت مناقشة أهمية وجود فكر استراتيجي للتنمية البشرية، وتنمية مهارات القوى البشرية، والاستفادة من الكفاءات المصرية بالخارج.

٥ - أمانة التدريب والتثقيف السياسي:

هي أمانة مستحدثة ضمن تطوير الحزب وتهدف إلى تدريب وإعداد الكوادر الحزبية من خلال برامج التدريب والتثقيف التي تضعها الأمانة. وفي عام ٢٠٠٢ قامت الأمانة بتنظيم ثلاث دورات تدريبية:

الدورة الأولى: الدورة التدريبية لقيادات الحزب وحضرها ١٠٧ متدرب من كافة المحافظات. وشملت موضوعات التدريب: كتابة التقارير، توثيق المعلومات، مهارات التفاوض، التوعية بدليل العمل وسياسات التطوير للحزب.

الدورة الثانية: عقدت بالتنسيق مع أمانة المرأة وذلك للقيادات النسائية بمحافظات القاهرة والجيزة وحضرتها ٦٥ متدربه. وتمت مناقشة دور المرأة فى الحزب. وكيفية تنشيطه.

الدورة الثالثة: تمت بالتعاون مع أمانة الحزب بالقاهرة والجيزة لأعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الشعبى المحلى بالمحافظتين. وشارك فيها ٨٦ شخصاً. وهدفت إلى مناقشة دور المجالس المحلية الشعبية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية والتعريف بسياسات تطوير الحزب.

٦ - أمانة الصندوق واللجنة الإدارية:

حققت الأمانة المهام التالية:

- إصدار لائحة مالية جديدة صدق عليها السيد رئيس الحزب، وسيعمل بها اعتباراً من موازنة العام المالى ٢٠٠٣.
- توحيد نماذج وأسلوب إعداد الموازنات التقديرية والميزانية والحسابات الختامية وتطبيق ذلك فى كافة المستويات التنظيمية.
- إعداد المجموعات الدفترية الواجب إمساكها بمعرفة الإدارات المالية بأمانات المحافظات وكذا سجلات للأصول الثابتة المملوكة للحزب حفاظاً على ممتلكاته.
- تعيين مراقب حسابات للأمانة العامة للحزب. وكذا تعيين مراقبين حسابات لأمانات الحزب بالمحافظات.
- إنشاء قواعد البيانات اللازمة لخدمة أهداف الحزب وإتاحة هذه المعلومات لقيادات وإدارات الحزب المختلفة.
- إنشاء وإدارة موقع للحزب على شبكة الإنترنت وتفعيله لزيادة الارتباط بالجماهير. وتأمين وصيانة شبكات الاتصال بالحزب وقواعد بياناته وموقعه على الإنترنت ضد الجهات غير الشرعية.
- الاهتمام بالحفظ والتوثيق، وإنشاء مركز للتوثيق بالحزب ليكون بمثابة ذاكرة الحزب الموثقة.

(ج) الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي :

الهيئة البرلمانية للحزب هي جناحه التشريعي والرقابي المتمثل في أغلبية أعضاء مجلس الشعب والشورى. وقد مثلت علاقة المجلسين بحكومة الحزب دائما صورة مشرفة للتعاون البناء. بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية. القائم على العمل بروح الجماعة والمشاركة في المسئولية وخدمة المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

وقد أتى هذا التجاوب والتعاون بثمار واضحة على صعيد الممارسة البرلمانية في مصر في شقيها التشريعي والرقابي. وقد برز دور الهيئة البرلمانية للحزب فيما أنجز من مشروعات للقوانين تقدمت بها الحكومة. أو اقتراحات بمشروعات قوانين تقدم بها أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب. حيث قام نواب الأغلبية بأداء واجبهم القومي والحزبي على الوجه الأكمل في الدراسة والمناقشة كما كانوا خير معبر عن تطلعات الجماهير وآمالهم وطموحاتهم في كل ما نظره وأقره المجلس من تشريعات.

وعلى الصعيد الرقابي. مارس نواب حزب الأغلبية دورهم كاملا في الرقابة على أعمال الحكومة. مستخدمين في ذلك ما أتاحه الدستور من وسائل للرقابة البرلمانية. كما جاء تقبل الحكومة للنقد واستجابتها لكل ما يبدى من ملاحظات وتوصيات مثال على عمق الديمقراطية في مصر. هذا فضلا عن اضطلاع نواب الحزب الوطني الديمقراطي بمسؤوليتهم في الدفاع عن قضايا دوائرهم الانتخابية والتعبير عن هموم ومشاكل ناخبيهم بكل صدق وأمانة.

لقد كانت الأغلبية وبحق على مستوى المسئولية في ممارستها لدورها داخل البرلمان. وكان أداء أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في المجلسين تعبيرا حقيقيا عن طموحات الشعب وآماله. في إطار من الموضوعية والالتزام الحزبي المسئول. مع افساح المجال للرأي الآخر للتعبير الحر. وكان رائدهم في كل ما قدموه وأنجزوه مصلحة الوطن العليا.

ويكفي للتدليل على الجهد الذي قدمته الأغلبية للممارسة البرلمانية. حرصها على المشاركة بفاعلية في جلسات مجلس الشعب. التي بلغ عددها في المتوسط ما يربو على المائة جلسة سنويا. وفي جلسات مجلس الشورى التي بلغت في المتوسط أيضا

ما يربو على سبعين جلسة سنوياً، امتدت اجتماعاتها إلى ما بعد منتصف الليل في أحيان كثيرة. هذا فضلاً عن نشاط اللجان النوعية في كلا المجلسين.

وكان من أهم وأبرز القوانين التي شاركت الهيئة البرلمانية للحزب في مناقشتها وإقرارها:

- تعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي مد سلطة الإشراف القضائي - ولأول مرة في تاريخ مصر - على جميع المراحل الانتخابية لمجلسي الشعب والشورى.
- مجموعة القوانين المنظمة للأعمال المصرفية والبنوك والائتمان والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال والإيداع والحفظ المركزي.
- قانون حماية الملكية الفكرية.
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- قانون التجارة.
- قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.
- قانون تنمية التصدير.

هذا فضلاً عن أن مجلس الشورى قد انتهى من مناقشة مشروع قانون العمل. ووافق عليه مجلس الشعب من حيث المبدأ، بالإضافة الى استكمال وتطوير منظومة التشريعات والقوانين التي استهدفت الارتقاء بالرعاية الاجتماعية للمواطنين، وبصفة خاصة تحسين أحوال العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات. وكذلك إقرار مشروعات الخطة والموازنة التي تحال إلى المجلسين سنويا.

كما كان لنواب الأغلبية مساهماتهم الايجابية أثناء نظر وإقرار الاتفاقات الدولية التي تحال إلى المجلسين، والتي يقارب عددها نحو ٥٠ اتفاقية دولية في المتوسط سنويا، وتتصل بالعديد من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الموضوعات التي تخص تطوير المرافق العامة والرعاية الصحية ورعاية الطفولة والمرأة.

ثانيا: إنجازات حكومة الحزب

حققت حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى المتعاقبة إنجازات هائلة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اتساقاً مع سعى الحزب-باعتباره حزب الأغلبية - إلى تطبيق السياسات التى تقود نحو تحقيق التنمية الشاملة، وتخفيف المعاناة عن محدودى الدخل، وتنمية المواطن المصرى، وتدعيم مكانة مصر وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار.

١ - الإنجازات الاقتصادية:

تبنت حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى برنامجاً متكاملاً للتنمية الاقتصادية الشاملة يقوم على ضمان التوازن بين السعى لتحسين المؤشرات الكمية للأداء والنمو الاقتصادى من ناحية، وتحسين نوعية الحياة وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المواطن المصرى من ناحية أخرى. وقد تميزت الإنجازات التى تحققت فى السنوات الأخيرة بالتنوع والشمول وتبنى حلول حاسمة غير تقليدية للمشكلات القائمة وإيلاء إهتمام خاص للفئات الإجتماعية الأقل قدرة، والتى كان تحسين أوضاعها هدفاً رئيسياً للسياسات الإقتصادية. وقد رافق هذا توسيع قاعدة الملكية أمام القطاع الخاص وتعزيز دوره فى عملية التنمية، مع تطوير البنية التشريعية الحاكمة لعملية التحول الاقتصادى.

وقد انعكست هذه الإنجازات فى عدد من المؤشرات يمكن اختصارها فيما يلى:

- تحسن مؤشرات الأداء فى الاقتصاد المصرى والذى يتضح من خلال تحقيق معدل للنمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى بلغ ٥,١٪ عام ٩٩/٢٠٠٠ و ٣,٢٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

و ٣,١ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وانخفض العجز السنوى فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١,٢٪ و ٢,٢٪ و ٢,١٪ لنفس الأعوام. وارتفعت قيمة الصادرات السلعية بخلاف البترول من ٤,٤٥ مليار دولار عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٧,٠٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢. وانخفض العجز فى إجمالى الدين الخارجى من ٢٨,٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٦,٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وانخفض معدل التضخم من ٢,٨٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

- الإصلاح المالى الذى أمكن للحكومة من خلاله سداد المتأخر من الديون وزيادة الإنفاق على الدعم والخدمات والسيطرة على العجز بين الموارد والاستخدامات.

فقد نجحت حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى فى استمرار الاستثمارات العامة فى الخدمات والمرافق بمتوسط ٢٥ مليار جنيه سنوياً. وقامت الحكومة بسداد المتأخرات السابقة حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ ومقدارها ٣٢ مليار جنيه. وركزت الحكومة على توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومى وإنفاق الهيئات الاقتصادية لشراء المنتجات الوطنية. والتصدى بحزم للتهرب الجمركى والضريبى.

واستمرت الحكومة فى الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية وزيادة الاعتمادات المخصصة لها ولا سيما الدعم والعلاج على نفقة الدولة والصحة والتعليم والتأمينات والمعاشات ورعاية الشباب وتشغيل الخريجين والنهوض بالقرى والأحياء الشعبية.

- الإصلاح النقدى والذى تمثل فى سد الفجوة بين موارد النقد الأجنبى واستخداماته والتى انخفضت من ٢٤٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. ونجحت الحكومة فى استيعاب آثار أحداث سبتمبر على موارد النقد الأجنبى. وترشيد الائتمان.

- تحقيق نمو يعتد به فى جميع قطاعات الإنتاج (الزراعة - الصناعة - السياحة - الطاقة)

ففي مجال الزراعة: تحققت زيادات ملموسة فى إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية الأمر الذى ترتب عليه تحقيق فائض فى الإنتاج للتصدير فى جميع المحاصيل ما عدا القمح والذرة والسكر.

وفى مجال الصناعة: تحققت زيادة مستمرة فى قاعدة التصنيع الوطنى من خلال زيادة المنشآت الصناعية من حوالى ٢٤ ألف عام ١٩٩٩ إلى ٢٦ ألف عام ٢٠٠١. وارتفعت قيمة الإنتاج من ١٣٧ مليار جنيه عام ١٩٩٩ إلى ١٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٠١. وارتفعت قيمة

كليلة ودمنة
يا فراشة طيري طيري

الاستثمارات من ١١٠ مليار جنيه عام ١٩٩٩ إلى ١٦٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١. وزاد عدد العمال بالمنشآت الصناعية من ١.٣ مليون عام ١٩٩٩ إلى ١.٤ مليون عام ٢٠٠١.

وفى مجال السياحة: ارتفع عدد الفنادق العاملة من ٩١٤ عام ١٩٩٩ إلى ١٥٠٧ عام ٢٠٠١. وزاد عدد الغرف الفندقية من ٩٣.٨ ألف غرفة إلى ١٢٠.٧ ألف غرفة. وزاد عدد المسافرين من المطارات من ٨.٣٠٢ مليون إلى ٩.٢٥٦ مليون بين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠١ على التوالى.

وفى مجال الطاقة: ارتفع حجم الإنتاج والاحتياطى وعدد الاكتشافات فى مجالى البترول والغاز الطبيعى من ٣٧.٦ مليون طن عام ١٩٩٩ إلى ٤١.٣ عام ٢٠٠١. كما ارتفعت طاقة التكرير من ٣٠ مليون طن إلى ٣٥ مليون طن بين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠١. وتحققت زيادة فى طاقة توليد الكهرباء وفى إجمالى عدد المستفيدين وفى الطاقة الكهربائية المستهلكة وفى عدد القرى والنجوع المضاءة بالكهرباء والتى زادت من ٦١٠ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١١٠٦ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية فى الأسواق الأجنبية. وقد تحقق هذا من خلال تطوير نظام السماح المؤقت. وتيسير إجراءات الإفراج عن الخامات المستوردة. وزيادة التمويل المتاح لتنمية الصادرات وتخفيض تعريفة النقل الجوى. وإنشاء مركز خدمات المصدرين. وسد العديد من ثغرات التهرب الداخلى وفرض رسوم الإغراق للحماية من المنافسة غير العادلة.

- تخفيض الدين الداخلى باستخدام موارد حقيقية من خلال استيعاب الزيادة فى الدين الداخلى بإعادة هيكلة الهيئات والمشروعات الاقتصادية. وقصر التمويل من خلال الاقتراض على المشروعات الخدمية التى يستحيل تغطية مصروفات تمويلها.

- حماية المال العام واستخدام حصيلة الخصخصة فى دعم قدرات الاقتصاد المصرى من خلال السعى للحفاظ على الاستثمارات التى تمت من قبل فى ٣١٤ شركة. والحفاظ على جميع الشركات التى يمكن تطويرها وإصلاحها.

- البدء فى تحديث القطاع المصرفى من خلال تطوير البنك المركزى. وتنفيذ برنامج تطوير الإدارة المصرفية فى البنوك التى تحتاج إلى تطوير من خلال "صندوق تحديث الجهاز المصرفى".

٢ - الإنجازات الاجتماعية:

اعتبرت حكومات الحزب الوطني الديمقراطي الإنسان المصري هو المجال الأساسي لعملية التنمية وأدواتها ووسيلتها. إيمانا منها بأن الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والصحة وحماية البيئة وبرامج النهوض بالمناطق العشوائية ورعاية المرأة والطفل والشباب والمسنين وغيرها من البرامج الاجتماعية هو استثمار مباشر في البشر. يسعى إلى تعزيز قدراتهم وتحسين نوعية حياتهم.

- تدعيم البرنامج القومي لتطوير التعليم والبحث العلمي:

في إطار المشروع القومي لتطوير التعليم الذي تبنته حكومات الحزب على امتداد عشر سنوات ماضية، أمكن إعداد البنية الأساسية لتعليم متطور وعلى أساس من التفاعل مع معطيات وتحديات عصر التراكم المعرفي والعولمة. وقد تم إنشاء ١٢٢٥٠ مدرسة جديدة وتطوير مناهج التعليم الأساسي في أربعة مؤتمرات قومية. وإيفاد حوالي ٨٢٠٠ معلم إلى دول العالم المتقدم بالإضافة إلى تدريب مئات الآلاف من المعلمين في الداخل. وإدخال التكنولوجيا الحديثة، بما فيها من كمبيوتر ووسائط متعددة ومعامل متطورة والاتصال بشبكات المعلومات والإنترنت. معظم المدارس في مصر. فضلا عن إقامة أول شبكة قومية للتعليم عن طريق "الفيديو كونفرنس" تغطي كل أنحاء الجمهورية.

- تحسين الخدمات الصحية والبيئية:

تؤكد المؤشرات الخاصة بالرعاية الصحية حدوث تحسن ملموس في عدد من المجالات أهمها: انخفاض معدل الوفيات إلى نحو ٦,٣ في الألف في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. وزيادة عدد المستشفيات العامة والمركزية إلى ٢٤٦ مستشفى. وزيادة عدد الوحدات الصحية الريفية إلى ٣٥٠٠ وحدة صحية. والمستشفيات القروية إلى ٤٧٥ مستشفى. هذا فضلا عن زيادة عدد الأسرة في المستشفيات العامة والحاصة والقروية. وارتفاع عدد الأطباء البشريين إلى ١٤٣ ألف طبيب وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء. ومن ناحية أخرى. حققت الحكومة العديد من الإنجازات على صعيد تحسين أحوال البيئة المصرية خلال السنوات التي أعقبت صدور قانون البيئة. والتي من أبرزها الانتهاء من توفيق أوضاع ٣٤ منشأة صناعية مع الاشتراطات البيئية وربط المصانع بنظام مركزي بوزارة البيئة. وحماية نهر النيل من التلوث. وتحسين نوعية الهواء. خاصة في القاهرة الكبرى. بخفض نسبة الرصاص والعمل على نقل المسابك خارج الكتلة السكنية. فضلا عن تشجيع الاستثمارات في مجال نقل التكنولوجيا النظيفة وحماية البيئة وتنفيذ برنامج لحماية وإدارة المحميات الطبيعية في جنوب البحر الأحمر وجنوب سيناء.

ـ توفير المسكن الملائم للمواطن المصرى:

حظيت قضية توفير المسكن الملائم للمواطن المصرى بأولوية خاصة فى برامج حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى فى الفترة الماضية، خاصة ما يتصل منها بتلبية احتياجات محدودى الدخل الذين يمثلون القاعدة العريضة لسكان مصر. وفى هذا الإطار فقد زاد عدد الوحدات السكنية التى تم بناؤها إلى نحو ٣ مليون وحدة سكنية بالحضر والريف وبمناطق الاستصلاح، نفذ منها القطاع الخاص نحو ٩٥,١٪. كما بدأت الحكومة تنفيذ خطة طموحة لإنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية بمشاركة القطاعين الحكومى والخاص فى مختلف محافظات الجمهورية.

وفى إطار التوسع فى توفير المساكن للشباب من محدودى الدخل فى إطار مشروعى إسكان الشباب وإسكان المستقبل بالمدن الجديدة، فقد بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة نحو ٨٤ ألف وحدة موزعة بواقع ٧٠ ألف وحدة لإسكان الشباب، و١٤ ألف وحدة لإسكان المستقبل. كما تم إصدار قانون التمويل العقارى لإتاحة الفرصة لتملك المساكن بقروض طويلة الأجل وفقا لأحدث النظم المعمول بها فى العالم.

ـ تطوير المناطق العشوائية:

قامت حكومات الحزب بالبدء فى تنفيذ برنامج متكامل لتطوير المناطق العشوائية بهدف القضاء على ما صاحبها من تشوهات وآثار سلبية اجتماعية واقتصادية وأمنية وتحويلها إلى مناطق سكانية ضمن تخطيط عمرانى سليم، بحيث تتوافر لها الخدمات اللائقة التى تحفظ للمواطن كرامته وتوفر له احتياجاته الأساسية.

ـ الارتقاء بمستوى المرافق العامة:

تحققت إنجازات هائلة على صعيد تحسين وتطوير أوضاع المرافق العامة فى مصر حتى عام ٢٠٠١. وبلغت التكاليف الكلية للمشروعات المنفذة نحو ٧٢,٦ مليار جنيه، منها ٢٠,٥ مليار جنيه لقطاع مياه الشرب من إجمالى الاستثمارات المنفذة بقطاع المرافق العامة، و٣١,٢ مليار جنيه لقطاع الصرف الصحى. وقد ساهمت هذه الاستثمارات فى تحقيق طفرات ملموسة تمثلت فى ارتفاع الطاقة الاستيعابية من الصرف الصحى والطاقة المتاحة لمحطات التنقية بالصرف الصحى، وزيادة الطاقة المتاحة من مياه الشرب واستهلاكها، وارتفاع نصيب الفرد من استهلاك المياه.

وفى الكهرباء زادت الطاقة الكهربائية المتاحة، كما زاد عدد المشتركين إلى ١٥,٢ مليون مشترك، وعدد القرى والتوابع المنارة إلى ٣٤ ألف قرية.

وفى مجال الاتصالات والمعلومات، زاد عدد خطوط التليفونات ليصل إلى أكثر من ٨ ملايين خط عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. وارتفع عدد المشتركين بالمنازل ليصل إلى ٦,٣ ملايين مشترك، وتليفونات الخدمة العامة لتصل إلى ٣٠ ألف تليفون بالقاهرة والأقاليم. بالإضافة إلى انتشار خدمة التليفون المحمول فى مصر ليزيد عدد المستخدمين عن ٣,٥ مليون مستخدم، وزيادة عدد مستخدمى شبكة الإنترنت عن مليون مستخدم وتوقع تضاعفها بعد انطلاق خدمة الإنترنت المجانى فى كافة محافظات مصر.

- تدعيم شبكة الأمان والضمان الاجتماعى:

استطاعت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى تحقيق إنجازات كبيرة فى مجال الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعى، حيث زاد عدد المؤمن عليهم إلى نحو ١٧,٦ مليون مواطن عام ٢٠٠١. كما زاد عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم إلى ٧ مليون مواطن، وزادت قيمة المعاشات المنصرفة لهم إلى نحو ١٢,١٠ مليار جنيه.

وتحققت إنجازات ضخمة فى مجال مشروعات التأهيل الاجتماعى للمعوقين ورعاية المرأة والطفل، والتكوين المهنى، والدفاع الاجتماعى لرعاية الأحداث والمدمنين وأسر المسجونين والمفرج عنهم، هذا بالإضافة إلى التوسع فى مشروعات التخفيف من حدة الفقر ورعاية أسر المقاتلين والشهداء والمفقودين ومنكوبى الكوارث.

- فتح المجال للشباب للإسهام فى النهضة الشاملة:

انطلاقا من إيمان حكومة الحزب بأهمية إعداد الشباب المصرى بصورة جيدة وعصرية وتعزيز قدرته على توظيف إمكاناته وطاقاته فى خدمة الوطن باعتباره السبيل لتحقيق النهضة الشاملة، فقد حققت الحكومة عددا من الإنجازات الهامة فى مجال الخدمات المقدمة للشباب فقد وصل عدد مركز الشباب إلى ٤٢٠٠ مركز للشباب بالمدن والقرى، وتم تطوير ١٦٢٧ مركز شباب ووصل عدد الأندية إلى ١١٤٢ ناديا رياضيا و ١٥٨٠ ملعبا مفتوحا بالمحافظات و ٧ مدارس للموهوبين كما عملت حكومة الحزب على تعزيز

المشاركة الفعالة للشباب فى كافة مجالات العمل الوطنى. وتأكيد فرصه فى المساهمة بإيجابية فى صياغة وتنفيذ البرامج والسياسات التى تمس حياته.

- تيسير سبل التقاضى وتحقيق العدالة الناجزة:

سعت حكومة الحزب إلى تعزيز استقلالية القضاء المصرى وتأكيد سلطته المطلقة فى ضمان سيادة القانون وتعزيز ثقة المواطنين فى عدالة القضاء المصرى الشامخ. وذلك من خلال التيسير على المتقاضين فى تعاملاتهم مع أجهزة العدالة. وتفعيل ودعم لجان التوفيق فى المنازعات وفقا للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠. من خلال إنشاء الهياكل الفنية والإدارية اللازمة لمباشرة هذه اللجان لمهامها. كما أولت حكومات الحزب اهتماما كبيرا بدعم الكفاية العددية لرجال القضاء وسائر الهيئات القضائية. وتدعيم المركز القومى للدراسات القضائية وتحويله إلى أكاديمية قضائية. وتطبيق نظام جديد متخصص لضمان تنفيذ أحكام القضاء. والاستفادة بالتطورات التكنولوجية الحديثة فى تطوير خدمات العدالة من خلال استكمال أعمال ميكنة المحاكم ونشر نظام الأرشيف الالكترونى. كما تم اتخاذ خطوات هامة لتطوير جميع أبنية المحاكم وتحديثها بما يليق بهيبة القضاء ومكانته. وكذا الارتقاء بالمستوى الفنى والعلمى لمعاونى القضاة والعاملين بالجهات المعاونة للهيئات القضائية.

- تأمين سلامة الوطن والمواطنين:

التزمت حكومة الحزب بضمان تطوير قدرات وإمكانات القوات المسلحة المصرية وتسليحها وتدريبها بما يمكنها من الاستمرار فى أداء دورها كدرع يحمى أراضى الوطن ويصون سلامتها ووحدتها ويذود عن مقدرات الشعب ومنجزاته ويرعى أمنه. ورادع لأطماع الطامعين وأعداء الوطن. وقوة تحمى دور مصر ومكانتها وتحفظ توازن القوى فى منطقة ما زالت تحتاج إلى الاستقرار والأمن. كما التزمت بتطوير كفاءة جهاز الشرطة المصرية بما يزيد من قدراتها على أداء دورها الوطنى فى حفظ أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم وتنفيذ أحكام القانون على كل من يخرج عليه أو يهدد حياة المواطنين أو ممتلكاتهم أو أرزاقهم.

- الحفاظ على التراث والقيم والتقاليد المصرية الراسخة:

أدركت حكومة الحزب أهمية الحفاظ على قيم المواطن المصرى الأصيلة. وعملت على ترسيخ هذه القيم المصرية الرفيعة من خلال التوعية الأسرية ومناهج التعليم والمؤسسات الدينية والشبابية

والأحزاب والمنظمات الأهلية. وقد شهدت السنوات الماضية إنجازات واسعة في مجال نشر الثقافة الدينية والتوعية بوسطية الإسلام وبعده عن التطرف وتأكيد دور الدولة في خدمة الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم. وهي اختصاصات أصيلة تضطلع بها المؤسسات الدينية في مصر وعلى رأسها الأزهر الشريف. كما بذلت. في ذات الاتجاه. جهود حثيثة لحماية الآثار المصرية وإحياء التراث ورعاية الثقافة الوطنية. حيث زاد عدد المتاحف إلى ٣٩ متحفاً عام ٢٠٠١. وزاد عدد المكتبات العامة والمتخصصة والأكاديمية والقومية إلى ١٣٥٠ مكتبة.

- تطوير الإعلام المصري:

بذلت جهود كبيرة لتطوير الإعلام المصري ليواكب التطورات العالمية. فقد ارتفع عدد محطات البث الإذاعي إلى ٦٥ محطة وعدد محطات الإرسال المرئي إلى ٥٥ محطة. وزاد عدد قنوات التليفزيون العامة إلى ٢١ قناة. وعدد مكاتب ومراكز الإعلام إلى ٤٢ مكتباً خارجياً و٦٣ مركزاً داخلياً. فضلاً عن إطلاق القمرين الصناعيين المصريين نايل سات ١٠١ و ١٠٢. وتأسيس مدينة الإنتاج الإعلامي التي تضاهي أكبر مراكز الإنتاج الإعلامي في العالم. وكذا المنطقة الحرة الإعلامية التي تحقق جذباً للقنوات الفضائية وجذباً للاستثمارات في مجال الإعلام.

٣ - الإنجازات السياسية:

شهدت الحياة السياسية تطورات هامة باتجاه الممارسة الديموقراطية السليمة التي تقوم على التعدد الحزبي وتعميق حرية الصحافة والإعلام وسيادة القانون. وضمان وحماية الحقوق والحريات الاساسية. ويتضمن سجل الإنجازات السياسية لحكومات الحزب الوطني الديموقراطي في عهد الرئيس مبارك العديد من الإجراءات التي أسهمت في تدعيم الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية. كان من أهمها في السنوات الأخيرة:

- الالتزام بسيادة القانون وعدالة تطبيقه والاحترام الكامل لاستقلال القضاء وتنفيذ أحكامه. وترسيخ دور المؤسسات في اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة. بما في ذلك تدعيم دور البرلمان في عمليات التشريع والرقابة على أعمال الحكومة. ومن أهم المؤشرات في هذا الشأن: تعزيز دور مجلس الشورى بالتوسع في إحالة الاتفاقات الدولية ومشروعات القوانين إليه. وحرص الحكومة على التعاون مع المجلسين والتجاوب مع مطالب وتوصيات أعضائهما في مختلف مجالات العمل الوطني.
- توسيع نطاق التعدد الحزبي. حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية حتى الآن سبعة عشر حزباً تشكل أطرا شرعية لتعزيز المشاركة السياسية. وقد دعا الحزب إلى إجراء إصلاحات مؤسسية داخلية. في إطار الرؤية الشاملة لتحديث الدولة وترسيخ دور المؤسسات التي دعا إلى تبنيها زعيم الحزب الرئيس مبارك.

- تحقيق الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية، بموجب تعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر فى عام ٢٠٠٠، تطبيقا لحكم المادة ٨٨ من الدستور التى تنص على أن يشرف على عملية الإقتراع أعضاء من هيئات قضائية، وإستجابة لما وعد به الرئيس مبارك بأن تكون الإنتخابات نظيفة ونزيهة تخضع فى كل مراحلها لإشراف كامل من القضاء.
- تمكين مؤسسات المجتمع المدنى - وفى مقدمتها النقابات والجمعيات والاتحادات- من القيام بدورها الهام فى التعبير عن مصالح ومطالب أعضائها والدفاع عنها وتوفير أطر مؤسسية لتعزيز المشاركة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وقد صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذى استهدف زيادة فاعلية نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعزيز استقلالها وإطلاق حرية عملها.
- تعزيز مشاركة المرأة فى العمل العام والسياسى، وهو هدف نعنى به الكثير من المؤسسات الأهلية والتطوعية من خلال عمليات التوعية والتثقيف السياسى للمرأة وتوفير الدعم الانتخابى والمساندة السياسية لها، ويضطلع المجلس القومى للمرأة بالدور المحورى فى هذه العملية.
- شهدت حرية الرأى والتعبير ازدهارا حقيقيا، ودعم حرية الصحافة والنشر وعدم تقييد الصحف بأية إجراءات إدارية والترخيص بصدور عدد كبير من الصحف والمجلات والمطبوعات وصل عددها إلى حوالى ٤٦٢ إصدارا صحفيا بالإضافة إلى ٣٣ صحيفة حزبية، إلى جانب ٧ صحف مستقلة تصدر عن شركات مساهمة، كلها تمارس عملها بحرية مطلقة فى التعبير.
- زيادة جهود توعية المواطنين بضرورة الحرص على المشاركة فى اختيار ممثليهم فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية بمنتهى الوعى، والحرص على اختيار من يمتلك أفضل المقومات لتمثيل الشعب بأمانة وكفاءة.
- استمرار جهود تنقية الجداول الانتخابية وإضافة أسماء من لهم حق التصويت إلى هذه الجداول تلقائيا، من واقع كشوف السجلات المدنية ودون حاجة إلى تقديم طلبات قيد.

٤ - الإنجازات على الصعيدين الإقليمي والدولي:

التزمت السياسة الخارجية لمصر فى عهد الرئيس مبارك بمجموعة من الثوابت. والتزمت هذه السياسة بما يعزز الأمن القومى والتنمية الشاملة لمصر والدول العربية والإفريقية والدول النامية ودول حوض البحر المتوسط بصفة عامة. وسعت إلى تعزيز التعاون والتفاعل مع هذه الدول انطلاقا من الإيمان بوحدة المصلحة والمصير، وبحتمية التعاون والتكتل الاقتصادى لتفعيل وحماية المصالح المشتركة فى عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى. وانتصرت السياسة الخارجية فى عهد مبارك لمبادئ القانون والشرعية الدولية، وفى مقدمتها احترام سيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، ونبذ العنف فى العلاقات الدولية وغيرها.

فعلى الصعيد الإقليمى، شاركت مصر بدور فاعل فى مختلف الترتيبات الخاصة بعملية السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط. وكان لمصر دور بارز فى العملية السلمية التى بدأت فى مؤتمر مدريد ١٩٩١ وحتى الآن مرورا باتفاقيات أوسلو والقاهرة وواى ريفر. وساندت مصر بكل قوة الأطراف العربية وعلى رأسها الطرف الفلسطينى فى سعيها للحصول على حقوقها المشروعة. ولم تدخر مصر بقيادة مبارك وسعا فى تقديم العون الضرورى للتغلب على الصعوبات التى تواجه عملية السلام وفى مقدمتها تعنت الحكومة الإسرائيلية فى مواجهة المطالب الفلسطينية التى تحظى بتأييد دولى.

وعلى صعيد العلاقات العربية، كان من أهم التطورات التى قامت فيها مصر بدور فاعل:

- تكثيف الجهود لتفعيل دور جامعة الدول العربية على مختلف الأصعدة، فى مواجهة كافة محاولات تهديد الأمن القومى العربى، وكان من أهم التطورات إقرار وتنفيذ مبدأ دورية انعقاد مؤتمر القمة العربى، وإحراز تقدم على صعيد تنقية الأجواء العربية وتحجيم الخلافات الأمر الذى تجسد فى تبنى موقف موحد رافض لضرب العراق وتبنى مبادرة سلمية فى مؤتمر القمة العربى الأخير الذى عقد فى بيروت.
- اتخاذ تدابير للإسراع فى قيام السوق العربية المشتركة، وتدعيم التعاون التجارى والاقتصادى مع الدول العربية فى إطار اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية.
- الاستمرار فى ممارسة دور فاعل فى حل الخلافات بين الدول العربية وخلافات بعض الدول العربية مع دول الجوار الجغرافى، فضلا عن الخلافات والانقسامات الداخلية فى بعض الدول لتدعيم الوفاق الوطنى بها.

أما على الصعيد الدولى، فتتركز أهم الإنجازات فيما يلى:

- تعزيز التعاون مع التجمعات الاقتصادية الأفريقية القائمة وفيما بينها، بما يمثل خطوة هامة نحو قيام تكتل اقتصادى يضم دول القارة يضمن لها مكانها اللائق بين القوى والتكتلات الدولية المختلفة.

- تعظيم منافع مصر من الانضمام إلى منظمة الكوميسا خاصة زيادة الصادرات المصرية إلى دول المجموعة وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في هذا المجال وتذليل كافة العقبات التي تعترض ذلك.
- استمرار القيام بدور فاعل في حل المشكلات الأفريقية التي تعرقل عملية التنمية. خاصة مشكلات الديون والنزاعات والحروب الحدودية والقبلية واللاجئين والمشردين وانتشار الأمراض الخطيرة لاسيما الإيدز وغيرها من المشكلات. وتبني هذه المشكلات في المنظمات الدولية ودعم وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي الجديد الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية.
- تفعيل التعاون مع مجموعة دول الخمس عشرة وغيرها من التجمعات الاقتصادية في دول العالم النامي. وإعطاء اهتمام لأسواق الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية لفتح أسواق أمام الصادرات المصرية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والفني مع دول الكومنولث الروسي.
- المضي قدما في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية. ومع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطوير الإطار المؤسسي للعلاقات الثنائية بين البلدين. وبحث إمكانية تأسيس منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة بما يدعم من إمكانية زيادة الصادرات المصرية وجذب الاستثمارات الأمريكية. مع تنسيق الجهود الرامية إلى توطيد علاقاتنا الاقتصادية مع دول شرق آسيا واليابان والصين كقوة اقتصادية بازغة.

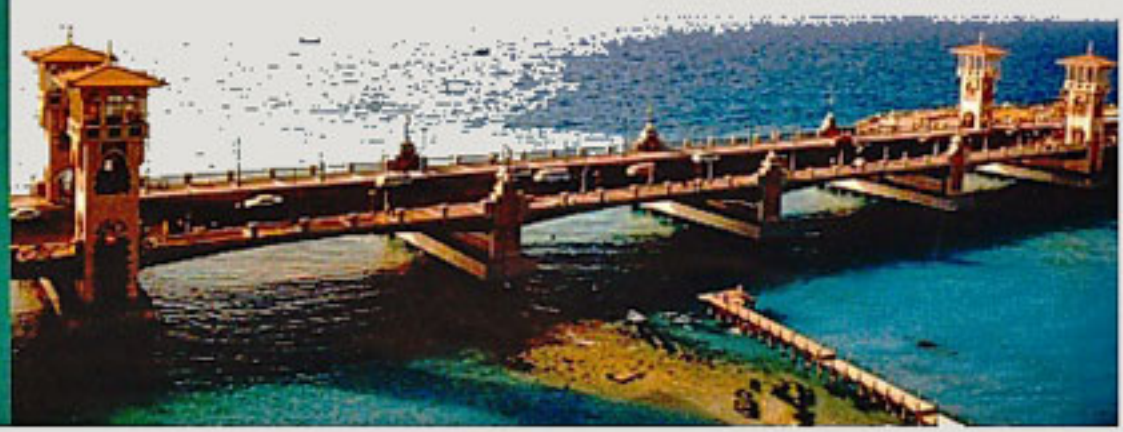

تشكيل المكتب السياسى للحزب

السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك
رئيس الحزب

السيد الدكتور
مصطفى خليل
نائب رئيس الحزب

السيد الدكتور
عاطف عبيد
رئيس مجلس الوزراء

السيد الدكتور
أحمد فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

السيد الدكتور
مصطفى كمال حلمى
رئيس مجلس الشورى

السيد الدكتور
يوسف والى
الأمين العام

السيد
فكرى مكرم عبيد
عضو

السيد
محمد صفوت الشريف
عضو

السيد
كمال محمد الشاذلى
عضو

السيدة الدكتورة
أمـــال عثمـــان
عضو

السيد الدكتور
ممـــدوح جـــبر
عضو

السيد الدكتور
أحمد عمر هاشم
عضو

المستشار
إدوار غالى الدهبى
عضو

المستشار
حنا ناشد مينا
عضو

الامـــانـــة العـــامـــة
للحزب الوطنى الديمقراطى

السيد / السيد راشد
أمين العمال

السيد / كمال الشاذلى
الأمين العام المساعد وأمين التنظيم

السيد / محمد صفوت الشريف
الأمين العام المساعد وأمين الإعلام

الدكتور/ يوسف والى
الأمين العام

السيد / عبد الرحمن فرج محسن
أمين المهنيين

الدكتورة / فايزة حموده
أمين المرأة

الدكتور / نبيه العقفامى
أمين الشباب

السيد /محمود ابوشريب
أمين الفلاحين

الدكتور / حسين كامل بهاء الدين
مصر

الدكتور / زكريا عزمى
أمين الصندوق والمشرف على اللجنة الإدارية

الدكتور/ على الدين هلال
أمين التثقيف

الدكتور/ مفيد شهاب
أمين اللجان النوعية

الدكتور/ يوسف بطرس غالى
عضو

الدكتور / ممدوح البلتاجى
عضو

السيد / جمال مبارك
عضو

الدكتور / نادية مكرم عبيد
عضو

الدكتور/ محمد عبداللاه
عضو

الدكتور / ابراهيم كامل
عضو

المهندس / احمد عز
عضو

السيد / محمد رجب
عضو

السيدة / عائشة عبد الهادى
عضو

المهندس / فتحى قزمان
عضو

الدكتور / محمود محي الدين
عضو

الدكتورة / يمن الحماقى
عضو

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg